الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير

تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

# المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## دراسة تحليليـة قياسيـــة

## للفترة (1990–2020)

من اعداد الطالبتين :

- مقداش سماح دنيازاد
- بن صالح ماجدة

تحت اشراف الأستاذ :

د. زدون جمال

| | | |
|---|---|---|
| الدكتور.مخضار سليم | جامعة بلحاج بوشعيب عين توشنت | رئيسا |
| الدكتور. زدون جمال | جامعة بلحاج بوشعيب عين توشنت | مشرفا |
| الدكتور .بن عامر عبد الكريم | جامعة بلحاج بوشعيب عين توشنت | مناقشا |

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والعرفان

الحمد والشكر والثناء كله الله عز وجل على أن وفقنا وهدانا ويسر لنا هذا

نتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف الدكتور جمال زدون عرفانا له بما قدمه لنا من مساعدة ودعم كبيرين،

بما أجاد به علينا من نصائح وتوجيهات قيمة

فشكرا كل الشكر والامتنان

كما أتقدم بالشكر لـ بوعزة عبيد أمينة لتقديمها لنا يد العون حتى أتممنا هذا العمل ندعو الله أن يوفقها

ويوفق كل من ساعدنا لا في عمله وحياته

شكرا لكل من حفزنا ولو بكلمة والحمد من قبل ومن بعد

## ***الاهداء***

الى والدي العزيزين

الى اخواتي

الى أساتذتي

الى زميلاتي ومن أعتز بصحبتهم بن صالح ماجدة، بوعزة عبيد ايمان

الى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب ومن بعيد

الى كل من أرادوا أن أذكرهم ولكن تبقي ذكراهم أجمل هدية

الى كل من دفعني الى الطريق العلم والمعرفة

أهدي ثرة الجهد

سماح

## ***الاهداء***

الى والدي العزيزين

الى اخواتي

الى أساتذتي

الى زميلاتي ومن أعتز بصحبتهم مقداش سماح دنيازاد، بن بابوش نسرين

الى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب ومن بعيد

الى كل من أرادوا أن أذكرهم ولكن تبقي ذكراهم أجمل هدية

الى كل من دفعني الى الطريق العلم والمعرفة

أهدي ثرة الجهد

ماجدة

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **البسملة** | |
| **الشكر والعرفان** | |
| **الاهداء** | |
| **الفهرس** | |
| **قائمة الجداول** | **I** |
| **قائمة الاشكال** | **II** |
| **قائمة الملاحق** | **III** |
| **المقدمة العامة** | **2** |
| **الفصل الأول: المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته** | **6** |
| **مقدمة الفصل** | **7** |
| I. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 8 |
| 1.I مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 8 |
| 2.I أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر | 9 |
| 1.2.I زيادة تراكم رأس المال الثابت والإنتاج الوطني | 9 |
| 2.2.I الاستغلال الأمثل للموارد المالية | 9 |
| 3.2.I سد فجوة الادخار والاستثمار | 9 |
| 4.2.I تخفيض مستوى البطالة | 9 |
| 5.2.I نقل التكنولوجيا | 10 |
| 3.I اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر | 10 |
| 1.3.I10 الاستثمار الأجنبي المرتبط بالملكية | 10 |
| 1.1.3.I الاستثمار المشترك | 10 |
| 2.1.3.I الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي | 11 |
| 3.1.3.I الاستثمار في المناطق الحرة | 12 |
| 4.1.3.I مشروعات أو عمليات التجميع | 12 |
| 2.3.I الاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالملكية | 13 |
| 1.2.3.I عقود التراخيص | 13 |
| 3.2.3.I عقود الإدارة | 13 |

| | |
|---|---|
| 4.2.3.I التعاقد من الباطن | 13 |
| II. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر | 14 |
| 1.II نظرية التحركات الدولية لرأس المال | 14 |
| 2.II نظرية عدم كمال السوق | 14 |
| 3.II نظرية دورة حياة المنتج | 15 |
| 4.II نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية | 16 |
| 5.II نظرية الموقع | 17 |
| III. المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر | 18 |
| 1.III حجم السوق وإمكانية الوصول اليه | 18 |
| 2.III الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه | 18 |
| 3.III سياسات اقتصادية مستقرة | 19 |
| 4.III سعر الصرف | 19 |
| 5.III التضخم | 19 |
| 6.III الانفتاح التجاري | 20 |
| **خاتمة الفصل** | 21 |
| **الفصل الثاني: الدراسات السابقة** | 22 |
| مقدمة الفصل | 23 |
| دراسات وطنية | 24 |
| دراسات عربية | 29 |
| دراسات أجنبية | 33 |
| **خاتمة الفصل** | 37 |
| **الفصل الثالث :دراسة تحليلية وصفية قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته (1990-2020)** | **38** |
| **مقدمة الفصل** | 39 |
| I.دراسة تحليلية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الجزائر (1990-2020) | 40 |
| 1.I دراسة تحليلية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2020) | 40 |
| 2.I دراسة تحليلية لمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2020) | 42 |
| 1.2.I التضخم | 43 |
| 2.2.I الانفتاح التجاري | 44 |

| | |
|---|---|
| II. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 45 |
| 1.II البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | 45 |
| 2.II الصياغة الرياضية للنموذج | 45 |
| 3.II الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج | 46 |
| 4.II دراسة استقرارية السلاسل الزمنية | 46 |
| 5.II اختبار التكامل المشترك | 48 |
| 6.II منهجية طريقة المربعات الصغرى العادية | 49 |
| 7.II نموذج تصحيح الخطأ | 50 |
| 8.II التحليل الاقتصادي | 51 |
| **خاتمة الفصل** | 53 |
| **الخاتمة العامة** | 54 |
| **المراجع** | 56 |
| **الملاحق** | 60 |

❖ قائمة الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | دراسة وصفية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990–2020) | 41 |
| 2 | دراسة وصفية لتطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990–2020) | 42 |
| 3 | دراسة وصفية لتطور معدلات الانفتاح التجاري خلال الفترة (1990–2020) | 42 |
| 4 | اختبار Augmented Dickey–Fuller test statisti | 47 |
| 5 | اختبار PHILLIP PERRON | 47 |
| 7 | اختبار التكامل المتزامن JOHANSON | 48 |
| 8 | تقدير العلاقة بين المتغيرات في الاجل الطويل | 50 |
| 9 | نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ | 51 |

❖ قائمة الأشكال :


| الرقم | العنوان | الصحفة |
|---|---|---|
| 1 | منحنى تطور دورة حياة المنتج الدولي | 15 |
| 2 | تطور معدل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990–2020) | 40 |
| 3 | تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990–2020) | 43 |
| 4 | تطور معدلات الانفتاح التجاري خلال الفترة (1990–2020) | 40 |

❖ قائمة الملاحق :


| الرقم | العنوان | الصحفة |
|---|---|---|
| 1 | نتائج اختبار ADF للاستثمار الأجنبي المباشر | 60 |
| 2 | نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر | 60 |
| 3 | نتائج اختبار ADF للتضخم | 60 |
| 4 | نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للتضخم | 61 |
| 5 | نتائج اختبار ADF للانفتاح التجاري | 61 |
| 6 | نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للانفتاح التجاري | 61 |
| 7 | نتائج اختبار PP للاستثمار الأجنبي المباشر | 62 |
| 8 | نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر | 62 |
| 9 | نتائج اختبار PP للتضخم | 62 |
| 10 | نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للتضخم | 62 |
| 11 | نتائج اختبار PP للانفتاح التجاري | 63 |
| 12 | نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للانفتاح التجاري | 63 |
| 13 | نتائج اختبار الأثر والقيم العظمي المميزة وفقا لجوهانسون | 64 |
| 14 | نتائج اختبار المربعات الصغرى العادية | 65 |
| 15 | نتائج تقديرات تصحيح الخطأ | 65 |

**المقدمة :**

منذ بداية عقد التسعينيات شهدت الساحة الاقتصادية العالمية عدة تحولات كبيرة تتمثل في تجسيد بوادر العولمة الاقتصادية عن طريق فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود التي تعرقل حركة تنقل الاستثمارات ورؤوس الأموال والزيادة السريعة والمتزايدة في التجارة الدولية ولحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، عبر توسيع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة ، والاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية من خلال تجاوز اقتصاد السوق بعد فشل التجربة الاشتراكية كل هذا و إلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية والتي دفعتها نحو الالتحاق بركب التجمع والتكامل والإدماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة من أجل تجنب التهميش والتنمية الاقتصادية والتخلص من التبعية الاقتصادية، ولقد تأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو التحرير اقتصاديا من خلال الجهود المبذولة والتي مازالت تبذل في سبيل إعادة تشكيل البنى الهيكلية، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز حيويتها، وتنويع مصادر دخلها، وجلب التكنولوجيا الحديثة والدخول في دائرة التطور الاقتصادي والتجاري باستمرار .ونظرا لأهمية وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة بسبب حاجة الدول النامية الى رؤوس أموال لتحقيق تنميتها الاقتصادية وتمويل مشاريعها المتوقفة من جراء عجزها الراجع الى تفاقم الازمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار البترول بذلك يجب ان لا ننفي ان راس المال لن ينتقل من بلده الأصلي الى البلد المضيف الا بتوفر مناخ استراتيجي يحقق ما يهدف اليه من زيادة ونماء.

واستجابة لاملاءات المؤسسات المالية الدولية وتحت ضغط المديونية الخارجية ومن اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الجزائري وإيجاد مصادر دخل بديلة للمحروقات، اضطرت الجزائر إلى الانفتاح على رأس المال الأجنبي في شكله المباشر لمواجهة عبء وتكاليف المديونية والمساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وعملت من اجل تحقيق هذا الهدف على تحسين مكونات المناخ الاستثماري بأبعاده المتعددة لإقناع المستثمرين الأجانب بإقامة مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر.

وفي هذه الدراسة سيتم استعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإشارة إلى عوامل الجذب والطرد في بيئة الأعمال بها مع القيام بنمذجة قياسية لدراسة أهم المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

❖ **إشكالية الدراسة:** إثر تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: **"ماهي المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2020)؟**

❖ **الأسئلة الفرعية:**

-ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

-ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من حيث المناخ الاستثماري؟

-ماهي حدود العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ومعدل التضخم، معدل سعر الصرف، والناتج الداخلي الخام من جهة اخرى؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

بناء على الإشكالية، فإن الدراسة اعتمدت على الفرضيات التالية:

-يؤثر التضخم بشكل عكسي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

-يؤثر الانفتاح التجاري بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تحديد علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات التضخم في الجزائر

❖ **اهداف الدراسة:**

- دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

❖ **أسباب ذاتية:**

الرغبة الذاتية للبحث في مجال الاقتصاد الكلي وربطه بالاقتصاد الجزائري

الطبيعة الحساسة لهذا الموضوع حيث أصبح محل اهتمام جل الباحثين

❖ **أسباب موضوعية:**

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس.
- قلة المراجع والدراسات حول هذا الموضوع بجامعة عين تموشنت.
- التغيرات الكبيرة التي حدثت في مؤشرات التضخم ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر.

❖ **حدود الدراسة:**

حددت الدراسة في اطارين زماني ومكاني

- **المجال الزمني:**

يكمن الإطار الزماني لهذه الدراسة خلال الفترة (1990-2020)

- **المجال المكاني:**

تم الاعتماد في الدراسة على المعطيات الخاصة بالجزائر خلال الفترة المختارة وذلك باستخدام بيانات الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي.

❖ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

اقتضت طبيعة البحث والتخصص الى استخدام كل من المنهج الوصفي لدراسة المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجانب النظري والمنهج التحليلي باستعمال الأدوات القياسية والاحصائية الضرورية لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وللوصول إلى نتائج دقيقة، وسيتم الاستعانة ببرنامج EVIEWS-10لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

❖ **هيكل الدراسة:**

استدعت الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة ان نعالج البحث في ثلاثة فصول الفصل الأول بعنوان المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول تطرقنا فيه للاستثمار الأجنبي المباشر واهميته وتحدثنا فيه عن اشكاله اما المبحث الثاني كان بعنوان

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الثالث تطرقنا الى المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر. اما الفصل الثاني تناولنا فيه اهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة (وطنية. عربية. اجنبية) اما الفصل الثالث تطرقنا الى دراسة وصفية تحليلية وقياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات باستخدام برنامج. Eviews.

# الفصل الأول

**مقدمة الفصل:**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بانتقال رؤوس أموال دولة ما الى أخرى، اذ يكتسي بأهمية بالغة في اقتصاديات الدول التي تسعى بدفع عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات المفسرة له، ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد الذي تتوافر فيه المحددات الأساسية لجذب الاستثمار من حيث الانفتاح التجاري، سياسات اقتصادية مستقرة ومعدل التضخم...الخ، ومن الاسباب التي أدت الى تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الدول تراجع القروض المقدمة اليها نتيجة تصاعد ازمة المديونية الخارجية ، فاتجهت الدول الى ازالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار وهذا ما ادى الى تراجع دور الدولة و الاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحرة و التي تعتمد على جذب الاستثمار الاجنبي كأحد الآليات الاساسية لتحقيق الاصلاح و النمو الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد العالمي كل هذا سوف نتطرق اليه في هذا الفصل من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، اما المبحث الثاني فنخصصه النظريات المفسرة له وفي المبحث الثالث فتطرقنا الى محددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي.

.

# I. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

## 1.1.I مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

- **تعاريف مقدمة من بعض الاقتصاديين:** توجد عدة مفاهيم أهمها ما يلي[1]:

- حسب **RYMAND BERANRD**هو "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة الى أخرى، وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم انشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد اخر".
- حسب **BERTRAND BELLON** هو "مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد اخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على مشروع، ويعتبر حق تسيير أو الاشراف عل المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر".
- حسب **عبد العزيز فهمي"** استثمار شركات مقيمة في احدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى، بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي، أو الزيادة في رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى اشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله".

- **تعاريف مقدمة من بعض هيئات دولية[2]**

- حسب **تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** يعرف على انه "استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة الى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي الى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب".
- ر10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة".
- حسب **منظمة التجارة العالمية** يعرف عل انه" نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها".

---

[1]-نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر1998-2005**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2016، ص11-13.

[2]-عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية للفترة 1991-2010**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 56.

- حسب **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على انه " الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا".

## 2.I أهمية الاستثمار الأجنبي

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي فيما يلي[3]:

**1.2.I زيادة تراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني** : ينتج دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، والأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي زمنه مساهمة في النمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسن رفاهية المجتمع الاستثمار وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية بالاختلاف مدارسها

**2.2.I الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية** : تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عن المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجنب تمويل مشاريع ذات مردودية الغير المريحة أو المفلسة بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الراشدة الاقتصادية والتوجيه ولاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

**3.2.I سد فجوة الادخار والاستثمار** : عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجا إلى مصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض

**4.2.I تخفيض مستوى البطالة** : إن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج يد عاملة وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة في البلد المضيفة للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، وهذا علاوة على دوافع الاستثمار الأجنبي

[3]- دادي الصادق، **المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر–دراسة قياسية– خلال الفترة 1995–2016**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي– علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي، الجزائر، 2017-2018، ص 11-13

المتعلقة بالاستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية فقد تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات الانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهامها بانتهاك حقوق العمال

**I.2.5 نقل التكنولوجيا** : يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته ، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكونتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية

## I .3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

ان أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنب، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة والفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية، وعلى النحو الآتي:

### I .1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية:

#### I .1.1.3 الاستثمار المشتركJoint-venture :

- **حسب باسم الحمادي:**" هو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات سانية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية ".
- حسب **منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةO.C.D.E** هو "اتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سوياً بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه ويديره المشتركون".

إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية والقوانين والإجراءات والفهم الأسواق العمل المحلية، أما الطرف الأخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم، كما أنه بالنسبة للطرفين فان متعددة والمشاركة في

مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب، مقارنة البدل قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع. ان عملية الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية، له مميزات أهمها:

- ✓ استخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية.
- ✓ إنتاج سلع ذات جودة عالية، وهذا ما يساعدها على المنافسة في الأسوق العالية
- ✓ بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج، وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- ✓ حصول الشركات الأجنبية على المواد الأولية والوقود بأسعار مناسبة مما ينعكس إيجابا على هيكل تكاليف الإنتاج
- ✓ تدريب الكوادر المحلية بشكل منظم ومكلف في حفول الإنتاج والتسويق والإدارة الصناعية.
- ✓ زيادة رأس مال المشروع بقدر كبير وبذلك نقل مخاطر الاستثمار وأعبائه على المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني[4].

### I .2.1.3 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-owned FDI

هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، حيث لا يوجد شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم وتستقدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستشارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع.

وفي المقابل فإن البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية تردد كثيرا بل أحيانا مثل هذا النوع من الاستثمار، وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على أسواقها، إلا أن الواقع يشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية، بل صار وسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بعد زيادة حدة المنافسة الدول النامية بل وحتى الدول المتقدمة صناعيا، وبذلك أخذت الدول بالتصريح للشركات متعددة الجنسية بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها[5].

---

[4]- حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2013، ص34-35.

[5]- عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2008، ص 3-4.

### I .3.1.3 الاستثمار في المناطق الحرة Free-Zones

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين مح ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

يعد شكل من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة " تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، وإجراءات الرقابة عل التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال"، وحسب احصائيات المكتب الدولي للعمل: "فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و2002، من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة الى 3000 منطقة حرة في 116 بلد، حيث تقوم البلدان المضيفة بتغطية مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق[6].

**I.3.1.4 مشروعات أو عمليات التجميعAssembly operations** : تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والاستهلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية المنتج معين (كومبيوترات مثلا) لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف.

بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كلية، ويترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، أما إذا كان المشروع الاستثماري عقد أو اتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة الجنسية بشكل أو بآخر، فإن هذا النمط يكون مشابه الأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر ة من مد في مجال الإنتاج[7]

---

[6]- باسم الحمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر"عقود التراخيص النفطية وأثرها في التنمية الاقتصادية**، لبنان، الطبعة الأولى،2014، ص27.

[7]- بن داودية وهيبة، **واقع افاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995-2004)**، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2004، ص17.

### I .2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر على طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمارا منتشراً أو غير مباشرا .وهذه الأشكال هي:

**I.2.3.1 عقود التراخيص (الامتياز)** Licensing Contract : عبارة عن أتفاق يتم بموجبه قيام الشركة متعددة الجنسية بمنح ترخيص ال شركة محلية، بمقتضاه تقوم الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي لإنتاج منتوج معين مقابل ربع نقدي معين، إضافة ال إمكانية شراؤها للموارد الأولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسويق للمنتج[8].

**I.2.3.2 عمليات تسليم المفتاح** : هي عبارة عن عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يقوم الطرف الأول بإنشاء مشروع استثماري والاشراف عليه حت بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع الى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وادارته وصيانته[9].

**I.2.3.3 عقود الإدارة Managerial contract** : عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة، حيث تقوم الشركات الأجنبية أحيانا بإدارة جزء معين من أنشطة وعمليات المشروع الاستثماري المنجز في البلد المضيف، وكذا كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية كتكوين العمال المحليين وتأهيلهم لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة[10].

**I.2.3.4 التعاقد من الباطن Subcontract** : هي عقود امتياز أو أنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على الطاق دولي وهنا يتم الاتفاق بين وحدثين التاجيتين (شركتين أو فرعهما مثلا) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يستخدمها في إنتاج منتوجاته النهائية وبعلامته التجارية، وقد يقوم الطرف الأول

---

[8]- عبو هدى، **اثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة قياسية لحالة الجزائر حلال الفترة (1970–2006)**، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم لاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة2008، ص50

[9]– طلال زغبة، **الاشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 7، العدد 11، سنة 2014، ص 173-175.

[10]– بن حمودة محبوب، **أزمة العقار في الجزائر ودورة في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة اقصاديات شمال افريقيا، المجلد رقم 05، العدد 05، سنة 2004، ص17.

(الأصيل) بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل[11].

## II. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

ان هناك عدة نظريات تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه النظريات:

### II .1 نظرية التحركات الدولية لراس المال

تتبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات رؤوس الأموال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة انتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة الى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فان الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية، فلو كانت العوائد الحدي المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم، وبافتراض ان التكلفة الحدية متساوية، فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.

ان هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض ضمنيا أن هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فان هذه النظرية لا تتوافق مع التجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد وبالمثل فإنها لا تستطيع ان توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات، هذا فضلا عن ان عامل الربحية طبقا لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق تلعب دورا[12].

### II .2 نظرية عدم كمال السوق

لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه، كريموند فيرنون Raymond Vernon

[11]- باسم حمادي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

[12]-اميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة –**دار نشر الثقافة، الإسكندرية،2004-2005، ص26.

وستيفن هيمرHaymen Steven وشارل كيند لبرغر Kind Leberger أن قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، وهذا ما أكدته نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج، ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات، وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كيندر لبرغر عام 1969[13].

## II .3 نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على انقاذ عيوب السابقة، ومن رواد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي " ريموند فرنون" عام 1966 حيث قامت بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، كما ترى هذه النظرية ان الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة، كما أنها تفسر التوطئات المباشرة للعديد من الشركات وحاصة الشركات الامريكية في الخارج، بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية والابداعات والمهارات الإدارية التي تتمتع بها .

من خلال الشكل يتبين ان هناك مجموعة ن المراحل التي تمر بها المنتج الدولي منذ طرحه في السوق الى ان تستطيع الدول النامية انتاجه وتصديره وهي:

**الشكل رقم 01**: مراحل تطور المنتج الدولي

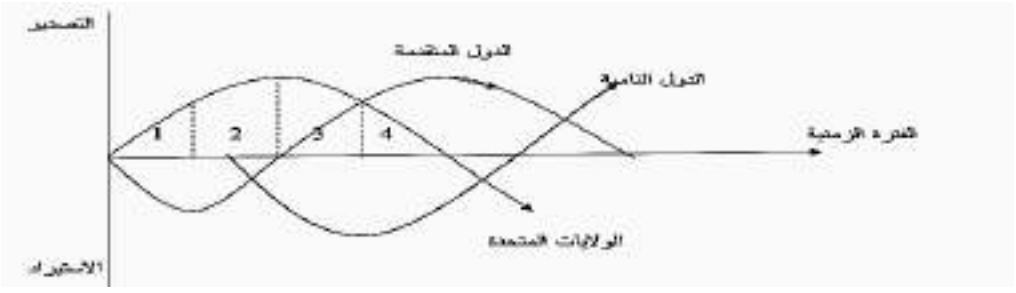


[13]-رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي-دراسة حالة تونس، الجزائر**، المغرب، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008، ص3

**المصدر**: مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة نيل الماجستير لعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2015،ص 12

**المرحلة الأولى**: تبدأ المرحلة الأولى عندما تتوافر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة تتميز بإحدى الميزات التي تمكنها من انتاج منتج جديد حيث نجد من بين الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة (العلماء والخبراء) ورؤوس الأموال الكافية بالإضافة الى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي، ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق مستوى الطلب المحلي هذا ما يدفع الشركات المنتجة الى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج اليها.

**المرحلة الثانية**: تبدأ عملية التوسع الحقيقي بحيث يتم تسويق المنتج في اغلب الأسواق العالمية نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هدا المنتج وهذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة.

**المرحلة الثالثة**: في هذا تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج هدا المنتج او تقوم الشركات المخترعة الام بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية وذلك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف انتاج اقل.

**المرحلة الرابعة**: في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة حيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرة الشركات الام على الاستثمار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الأخرى ومنه تبدأ دول الشركات الاصلية في استيراد نفس السلع من الدول الأخرى[14].

## II .4 نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأن عدم كمال السوق وعدم كمال المعلومات يحول دون قيام تجارة دولية كفينة في الأصول غير المنظورة أو المزايا المغوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج")، ومن ثم فإن قيام الشركات متعددة الجنسيات بتدويل عملياتها داخلياً، أي قيامها بممارسة أنشطتها الخاصة بالبحوث والتطوير والابتكار وبراءات الاختراع وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة

[14]-مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة** –حالة الجزائر–، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006،ص12-13.

على الأسواق والتي من شأنها التأثير على حرية التجارة والاستثمار من ناحية، كما يضمن لها من ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق، وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة .ويحقق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي مباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة منها:

- تحقيق معدل أرباح في الخارج أعلى نسبيا مما يمكن تحقيقه في الداخل.
- تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات والنفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن .
- زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج.
- التغلب على التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب الحصص، التحكم السعري) من خلال تحويل الأسعار والقدرة على يتعلق بالإمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج استخدام التمييز السعري[15].

## II .5 نظرية الموقع

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاصلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي :

- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة.
- العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الحام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

[15]- اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص30-31.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج[16].

## III. المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، حيث درجة تاثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى وأن درجة تا ثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

### III .1 حجم السوق وإمكانية الوصول اليه

يعتبر حجم السوق من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام او من أسواق اخرى كبيرة ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع اهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج السوق المحلي وانما التصدير للأسواق الخارجية[17].

### III .2 الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة .وقد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات نجد دراسةDunning سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر لـ 42 دولة نامية[18].

---

[16]– منور اوسرير،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 02، العدد02، ص112 .

[17]– عبد الرزاق الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص72-73

[18]–مفتاح صليحة ، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 34.

### III .3 سياسات اقتصادية كلية مستقرة :

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل ذات الصلة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل :معدل التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنة... الخ، حيث أن وجود بيئة اقتصادية مستقرة واضحة وغير متضاربة الأهداف تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح .وتشير بعض الدراسات في هذا الصدد أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الاحتياطي الأجنبي وبين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومرجع أهمية هذا العامل هو رغبة الشركات الأجنبية في نقل الأرباح إلى الدولة الأم بالعملات الرئيسية، كما تشير دراسة أخرى أن هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما انخفضت عملة الدولة المضيفة كلما انخفضت معها التكاليف مقارنة بالتكاليف في الدولة الأم، مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية بالنسبة للمستثمر الأجنبي. وأوضحت دراسة كل من (frey) و (schneider)على 54 دولة نامية أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، لأن ذلك يدل عن ضعف الاقتصاد لدى الدولة المضيفة[19].

### III .4 سعر الصرف

ان تذبذبات أسعار الصرف قد تؤدي إلى حدوث مخاطر اقتصادية على المستوى الكلي؛ كأن تكون أحد أسباب التضخم، و على المستوى الجزئي؛ حيث قد تؤدي إلى ضياع مكاسب المشروع الاستثماري، بالشكل الذي قد يؤثر في استمراريته في الأسواق المحلية و الأجنبية على حد سواء تؤثر تذبذبات اسعر الصرف في تقييم المشاريع بالنسبة للمستثمر الاجنبي فهي تؤثر بصورة كبيرة و مباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج، من يد عاملة و رأس مال و غيرها، ذلك بالزيادة أو بالنقصان وبالتالي تقدير القيمة الحقيقية لأرباح و حجم ثروات المستثمر الاجنبي مما يدفعه في الغالب إلى العدول عن القرار الاستثماري داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار أو الثبات[20].

### III .5 التضخم

يعتبر التضخم من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي، ويؤدي ارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة والعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير، وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأسمال كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة فيبتعد عن الاستمارات المنتجة .

---

[19]- حدادو فهيمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والافاق**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة، الجزائر، 2012، ص10.

[20]- سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية-**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2،الجزائر، 2015-2016، ص64.

وقد أوضحت الكثير من الدراسات أن ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يلعب دورا سلبيا في جلب الاستثمارات الأجنبية، بحيث أن معدلات التضخم المرتفعة تعطي الاشارة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي والى زيادة تكاليف الإنتاج، وانخفاض الربحية العائدة من الاستثمار، مما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، ومن الدراسات التي تبين الدور السلبي لمعدلات التضخم المرتفعة في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة.(2003hara & razatimaheth) [21].

## III .6 درجة الانفتاح التجاري

من العوامل المؤثرة أيضاً الاستثمار على الاجنبي هو درجة الانفتاح التجاري للدولة المضيفة والذي عادة ما يقاس بنسبة مجموع ( الصادرات + الواردات ) / للناتج الوطني الاجمالي ،وينظر للانفتاح كمقياس للحواجز التجارية ويعتمد تأثير متغير الانفتاح التجاري على الاستثمار الاجنبي على نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه فعلى سبيل المثال : في حالة الاستثمار في الخدمات تؤدي الحواجز التجارية مثل ارتفاع التعريفة الجمركية على الواردات إلى تحجيم الاستثمار الاجنبي ،وذلك لأن التعريفة الجمركية تؤدي إلى رفع تكلفة السلع الوسطية التي تدخل في إنتاج الخدمات من ناحية ومن ناحية أخرى لا تستفيد الخدمات من التقييد التجاري لأنها غير قادرة على التبادل الخارجي ،اما في حالة قطاع الصناعات التحويلية ،فإن الحواجز التجارية تشجع تدفق الاستثمار الاجنبي ،وذلك لأنها تفرض طوق حماية على المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية ،عموماً فإن معظم الدراسات تؤكد ان الانفتاح التجاري للدولة من خلال سياسات التحرير الاقتصادي وسياسات ترقية الصادرات ،له كبير الأثر في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[22].

[21]–دادي الصادق،مرجع سبق ذكره، ص21.

[22]–بن مسعود عطا الله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة قياسية–باستخدام التكامل المتزامن**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسة اقتصادية–، المجلد 04، العدد03، 2010، ص 168.

**خلاصة الفصل**

تناولنا خلال دراستنا لهذا الفصل كل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، اذ يعتبر وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة الى أخرى، وأنه يسمح لصاحبه حق تملك تسيير المشروع بكامله، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الاشكال التي يسعى كل طرف من أطرافه الى الاستغلال الأمثل لها، ومن جهة أخرى فان الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع الى مجموعة من المحددات التي تصب في مجملها الى توفير مناخ ملائم من طرف الدولة المضيفة بغية جذبه، مع تفشي ظاهرة العولمة والتحول الاقتصادي عرف تطورا ملحوظا في العالم من تطبيق لبرامج الخوصصة وانتهاج سياسة اقتصاد السوق والانفتاح على العالم مع انتشار عمليات الاندماج ومختلف التكتلات الاقتصادية .

# الفصل الثاني

**مقدمة الفصل:**

يعتبر الاستثمار من المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ومن أشكال هذا الاستثمار نجد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو موضوع الدراسة إذ يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، لما له من امتيازات تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة للتجارة الخارجية وحجم المبادلات الدولية، وعليه نعرض في هذا الفضل مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع لأنها بمثابة الرصيد المعرفي فهي تعطي أفكارا تدعم الدراسة كما تعتبر منطلقا هاما ورئيسيا لأي دراسة سواء كانت نظرية أو تطبيقية، إذ لا يمكن الانطلاق من العدم ولابد من توفر دراسات سابقة التي تتناول المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة الحالية وذلك من أجل التعرف على الأدوات المستخدمة وما توصلوا إليه من نتائج ومقارنتها من أجل زيادة الدقة في النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية .

## I. دراسات وطنية

- **دراسة سليمان دحو، محمد بن مسعود(2017)[1]، محددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر**، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالاستناد إلى فروض نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا للتنافسية التي يتميز بها سوق الاستثمارات الأجنبية بين الدول، فقد أصبح استقطاب تلك التدفقات يرتكز في الأساس على توفير المحددات اللازمة لعمل المستثمرين الدوليين، وبذلك سعت الحكومات إلى إقرار وتنفيذ العديد من السياسات المتعلقة بهذا المجال، إلى جانب إزالة القيود وإتاحة التسهيلات الإدارية والتنظيمية والقانونية. وعلى الرغم من التحسينات التي شهدتها بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن العديد من القيود في مختلف الجوانب لا تزال قائمة، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل للتحسين المستمر لبيئة الأعمال وأداء الشركات في الجزائر، خاصة وأن دولا عديدة تشابه الوضع من حيث الامكانيات والتحديات استطاعت استقطاب حجم كبير من تدفقات الاستثمار عبر العالم، وهو ما يجعل تحقق ذلك في الجزائر ممكنا إذا ما تم العمل على توفير المتطلبات والشروط الخاصة بأداء الأعمال، وقد تم في هذا الجانب عرض التحليل القياسي لنموذج الدراسة وذلك بالاعتماد على طريقة انحدار (RIDGE)التي تحاول معالجة مشكل التعدد الخطي والتي تظهر في أغلب النماذج القياسية والتي تحد من تطبيق طريقة المربعات الصغرى، وبعد تحليل نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالجزائر.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ مرونة الاقتصاد الجزائري في التعامل مع تغيرات السوق العالمية، واستعداده لتقبل الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطاعته التأقلم مع التطورات الجارية في السوق العالمية.
- ✓ يعتبر توفر درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث يعبر المؤشر المستخدم في الدراسة القياسية عن مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة .

[1]- سليمان دحو، محمد بن مسعود، **محددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر**، رؤى اقتصادية، العدد12، سنة 2017 .

- ✓ تعتبر القوى العاملة المتعلمة أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ بينت الدراسة القياسية الأثر الضعيف لهذه المتغيرات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي فإن السعي إلى استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية يعتبر مهما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن المحافظة على استقرار ومرونة السياسات والقوانين المتعلقة بالاستثمار تمثل المحدد الأهم في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- ➢ **دراسة سي عفيف البشير(2016)[2] ،بعنوان عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حسب نموذج الجاذبية،** تهدف هذه الدراسة الى تبيان عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج القياسية في التفسيرات الاقتصادية وما للاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات والتي هي مصدر هام من العملة الصعبة للدولة تطرقنا في بداية بحثنا ضمن الفصل الأول إلى حركة رؤوس الأموال العالمية بين الدول وماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم النظريات المفسرة لها و الإشارة إلى مناخ الاستثمار وبعض المؤشرات الاقتصادية، أما الفصل الثاني من الدراسة تم فيه تقييم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ودراسة وضع المناخ الاقتصادي الجزائري وفقا لبعض المؤشرات الاقتصادية ، ثم تقيم الاقتصاد الجزائري وتحديد المتغيرات الكمية الاقتصادية التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر التوصل في الأخير إلى معادلة نموذج الجانبية للاقتصاد الجزائري .

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ للاستثمار الأجنبي المباشر منافع كثير للدول المضيفة تتمثل في توفير التمويل والسيولة، تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ ان البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة .

- ➢ **دراسة حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل(2015)[3]، بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015،** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

---

[2]- سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حسب نموذج الجاذبية،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، الجزائر ،2016.

[3]- حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، 2017.

وقياس مناخها الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن، وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات، كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب بحسب تلك المؤشرات.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر أظهر أن هناك ضعفا كبيرا في أدائها الاقتصادي ما انعكس سلبا على مناخها الاستثماري الذي لا يعتبر خيارا متقدما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فالجزائر وان حققت نائجا محليا اجماليا مرتفعا إلا أنها اعتمدت في ذلك وبشكل مفرط على إيرادات قطاع المحروقات، ما جعل الاقتصاد الجزائري معرض الكل المشاكل المتعلقة بالسوق الدولية للمحروقات (مشاكل اقتصادية وسياسية وغيرها)، كما أن الجزائر تعاني من التضخم وضعف العملة المحلية (الدينار الجزائري) وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تعتبر غير مبررة تماما بالنسبة لدولة لديها إمكانيات هائلة.
- ✓ قامت الجزائر بانتهاج سياسات اقتصادية ووضع أطر قانونية ومؤسساتية في سعيها الاجتذاب الاستثمارات الأجنبية إليها، وقد اتخذت السياسة الاقتصادية في الجزائر منحى توسعي واضح، متأثرة في ذلك بعوامل غير اقتصادية .

- ➢ **دراسة والي نادية(2014)[4] ، بعنوان النظام القانون الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية،** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النظام القانوني الجزائري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب التطرق إلى العوامل التي يمكن لها أن تساهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية كون الجزائر لم تستفد من الطفرة الهائلة للاستثمار الأجنبي مقارنة مع دول نامية كدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وخلصت الدراسة إلى أن وجود الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي ليس كافيا على قدوم الاستثمار إلى الدولة، ولا رهينا بالتشجيعات الممنوحة له، بقدر ما توفره الدولة من سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة ومتكاملة الأبعاد تشمل كل عوامل ومحددات الاستثمار، وأن الجزائر لا تتوفر على بيئة مناسبة للاستثمار نظرا لضعف مؤشرات الحكم الراشد القائم على النزاهة والشفافية والحياد التام والحكم بالإرادة

[4]- والي نادية، **النظام القانون الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2014.

الشعبية، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الاستثمارات في القطاعات في البنى التحتية المبالغ فيها إلى استثمارات محددة في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات، وضرورة تحسين الأداء الاقتصادي وعدم الاعتماد على الثروات الطبيعية فقط، وإصدار أنظمة قانونية مرنة تتسم بالوضوح، وموحدة غير متشبثة من قانون الآخر.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ لا تتوفر الجزائر على بيئة مناسبة للاستثمار، فلا يكفي بذل الجهد في تحسين عامل محدد للاستثمار دون الآخر أو على حسابه، بل يجب مراعاتها بصفة كلية وهو ما يبحث عنه المستثمر الأجنبي، خاصة في ضل احتدام المنافسة .
- ✓ عجز الجزائر عن معرفة الحقيقة بتقديم أرقام صحيحة وحقيقية، في مختلف المجالات تعكس الواقع الحقيقي للوضع فالأرقام المقدمة عن حجم الاستثمارات وحجم الإنتاج، ونسبة اليد العاملة في أغلب الأحيان مضخمة.
- ✓ سيطرة السوق السوداء على اقتصاد الدول، حيث توجد لوجستيات تتحكم في السوق والاقتصاد الجزائري وأبسط مثال على ذلك عدم وجود سوق للصرف في الجزائر، وفتح باب للمضاربة بالعملة الأجنبية وهو ما يؤثر بشكل جد سلبي على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ تأثر الهيئات المكلفة بالإشراف على الاستثمار، بالنمط البيروقراطي الجامد الذي تقوم عليها الإدارة بصفة عامة في المنطقة.

➢ **دراسة حمدي فلة، حمدي مريم(2014)[5] ، بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني الواقع المعيق،** هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل حول مدى كفاية الضمانات ومختلف التحفيزات الممنوحة من قبل المشرع الجزائري الاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة الجزائر للاستثمار الأجنبي على أنه مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه، كما أن بيئة الاستثمار التي لا تشجع المستثمر الوطني هي بالضرورة بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي وأيضا الاهتمام بالمنظومة القانونية لا يكفي بل يجب تكامل مجموعة من العوامل: قانونية، اقتصادية، سياسية....

[5]- حمدي فلة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني الواقع المعيق**، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، 2014 .

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ القطاع الخاص الأجنبي يجب أن يكون مكملا للقطاع الخاص الوطني، حيث من الخطأ التعويل على القطاع.
- ✓ تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية.
- ✓ ضرورة الاسراع في الاصلاحات وبالخصوص الاصلاحات المصرفية والمالية..
- ✓ يجب توجيه الاهتمام أكثر للاستثمار في القطاع المنتج الخالق للثروة دون التركيز على الهياكل القاعدية في استنزاف الثروة المتاحة.

➢ **دراسة صياد شهيناز(2013)[6] ،بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، وتهدف إلى أن توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع التسعينات القرن الماضي ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية ودخولها مؤخرا في الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا والتفاعل مع العولمة. من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثارا في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناءا عن ذلك، وتبقي قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم وخبرتهم.

من اجل ذلك استخدم الباحث دالة الانتاج cobb-douglas وهذا باستخدام رأس المال، العمل، والواردات كعوامل إنتاج، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي والأجنبي كعوامل مستقلة، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر ولأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج، تم استخدام الناتج الإجمالي

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

[6]-صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد في مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013

- ✓ أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ولها تأثيره إيجابي.
- ✓ وجود اثر الايجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي

➢ **دراسة العماري وليد(2011)[7] ، بعنوان الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر،** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة وأهمية استقدام وجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بانتهاج وتبني سياسات طموحة في مجال الاستثمار تعمل على تقديم الإغراءات والحوافز المختلفة لجلب الاستثمار من جهة، وتذليل العوائق والحواجز التي تعترض الاستثمار من جهة ثانية بالوقوف على حقيقتها وخطورتها لإيجاد الحلول التي تحد منها، وخلصت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتسم بالصعوبة والتعقيد نظرا لكثرة العراقيل التي يواجهها خصوصا من الناحية الإجرائية، وهذا بالرغم من جملة الإجراءات القانونية المستحدثة لأجل تسهيل عملية الاستثمار لأن المشكل الأساسي يبقى في مدى تطبيق واحترام هذه الإجراءات، وبالتالي ضمان فعاليتها.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ إن سياسة جذب الاستثمار يجب أن تؤسس بناءا على إقرار الحوافز وازالة الحواجز.
- ✓ إن الترتيب المتأخر يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير مشجع ويواجه تحديات كبيرة خصوصا من الناحية العملية .
- ✓ إن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية المرتبطة بالاستثمار لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية إذا لم يتم الربط بينها وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي .
- ✓ يعتبر تمويل الاستثمار أكبر العوائق التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر .

## II. دراسات عربية

➢ **دراسة مصطفى الكاظمي، محسن عبد الرضا عبود(2018)[8] ،بعنوان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(1990–2014)**،تهدف الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على اقتصاد أي دولة من خلال القيمة المضافة ووسائل الانتاج الحديثة

[7]– العماري وليد، **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2011.

[8]– مصطفى الكاظمي، محسن عبد الرضا عبود، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(1990–2014)**، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد 21، العدد2، 2018.

والتكنلوجيا المتطورة التي يدخلها الى البلد المضيف، وتتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي من خلال الاختلالات الهيكلية وما تعاني منه اغلب المؤسسات العراقية من تخلف وثمار نتيجة الظروف التي مر بها البلد ، وقد سعى العراق إلى جنب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح الحوافز السخية للمستثمرين الأجانب، كل ذلك ليس لكونه مصدرا بديلا أو مكملا لتمويل التنمية الاقتصادية وانما في نقل القدرات التكنلوجية المتطورة والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، ويشكل أداة للاندماج في الشيكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع واداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والاداء وبالرغم من تميز العراق عن الكثير من الدول بامتلاكه ثروات هائلة من الموارد الاقتصادية والبشرية الفنية اضافة الى كونه سوقا واسعا تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الا ان المشاكل الكبيرة التي تقف بوجه تطور الاستثمارات الأجنبية كانعدام الشفافية وتدني البنى التحتية اضافة الى المحددات السياسية والأمنية التي يجب على الدولة معالجتها وتهيئة المناخ الملائم لجنب رؤوس الأموال الأجنبية.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتفاوت فيما بين الدول وتتأثر بمدى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري.
- ✓ ن زيادة حجم التدفقات الاستثمارية على البلد المضيف يؤدي الى زيادة القيمة المضافة وزيادة التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد اضافة الى زيادة عدد وحجم المشاريع الانتاجية مما يخلق فرص عمل جديدة التشغيل الأيدي العاملة وتدريبها
- ✓ تعمل الشركات المستثمرة على تمكين بعض السلع والصناعات المحلية من النقاد الى الأسواق العالمية بما يتلاءم مع سياسات هذه الشركات التصديرية وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقات الانتاجية المحلية وتحسينها من خلال أدخال وسائل الانتاج المتطورة تكنلوجيا.
- ✓ ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق.

- **دراسة أثير عبد الله عليوي(2016)[9] ،بعنوان أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000–2014)**، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حالة العراق في مجال جذب وتوظيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لها أثر على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014) ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار الفرض القائل "هل يوجد أثر ذات دلالة إحصائية التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق". وتم تقسيم هذا البحث إلى المبحث الأول (الإطار النظري للبحث) والمبحث الثاني (الجانب التطبيقي) اختبار فرض الدراسة وقد أظهرت نتائج البحث: تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة من 2000-2002 وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام 1991 ولغاية 2002 لكنة أخذ بالتزايد بعد عام 2004 بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وانفتاح العراق على العالم الخارجي وإصدار قانون الاستثمار لسنة 2006 ألا أن هذه التدفقات مازالت متواضعة وغالبيتها في القطاع النفطي وكانت لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بالعراق. وتأكدت الدراسة أن هناك علاقة طردية وقوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي. وهذا يوضح مدى أهمية هذه التدفقات على الناتج المحلي الإجمالي.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة من 2000-2003 ، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام 1991 ولغاية 2003، لكنه أخذ بالتزايد بعد عام 2004 بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وانفتاح العراق على العالم الخارجي وإصدار قانون الاستثمار لسنة 2009 الا ان هذه التدفقات مازالت متواضعة وغالبيتها في القطاع النفطي مما أدى الى اعتماد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط مما يعتبره اقتصاد ريعية حيث وهو ما يشكل نسبة كبيرة من الصادرات العراقية تصل الى 97% مما يدل على ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ بالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تسمح وتشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر الا ان البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة تماما عن توفير مناخ الاستثماري بسبب عدم الاستقرار السياسي

[9]- أثير عبد الله عليوي، **أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000–2014)**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 3، 2017.

والأمني وحالة الفساد الإداري والمالي بالإضافة إلى ضعف القطاع المصرفي، وزيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير خاصتا الانفاق التشغيلي وتردي البني التحتية.

- ✓ ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أهم دعائم النمو الاقتصادي وله اثار ايجابية على الاقتصاد العراقي وهذا ما يطابق ما سعى اليه البحث في فرضيته (توجد علاقة ارتباط احصائية ذات دلالة معنوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من(2000-2014).

- ➢ **دراسة أنور بدر منيف العنزي(2012)[10] ، بعنوان النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001**، تهدف إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الهدف الأول الذي تسعى إليه دولة الكويت في جذبه إلى الداخل، وذلك لما يوفره من مزايا بالغة الأهمية. لقد أصبحت دولة الكويت تنظر إلى التنمية الشاملة هدفا رئيسا للخروج من مشكلاتها، وأداة هذه التنمية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة أن هذا الاستثمار يلعب دورا أساسية في التدفقات التكنولوجية في عملية التنمية، فدولة الكويت لا تحتاج إلى تدفقات مالية ولكنها تحتاج إلى تدفقات تكنولوجية يحمله هذا الاستثمار. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الأحكام القانونية الناظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قانون استثمار رأس المال الأجنبي في الكويت رقم (8) لسنة 2001.

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة :

- ✓ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسيا تتمسك به دولة الكويت خصوصا في جذبه التدفقات التكنولوجية.
- ✓ إن المشرع الكويتي لم يضع قواعد قانونية تحكم العنصر التكنولوجي من عملية الاستثمار.
- ✓ إن المستثمر الأجنبي، في ظل قانون الاستثمار رقم (11) لسنة 2001 يحظى بمركز قانوني متميز من حيث الحوافز والضمانات المكفولة له والتي تصل إلى حد مساواته بالمستثمر الوطني.
- ✓ إن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا في نقل التكنولوجيا إلى دولة الكويت.
- ✓ إن المشرع الكويتي تبنى موقفا مرنا بخصوص آليات تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جواز الاتفاق على الالتجاء إلى التحكيم.

[10]- أنور بدر منيف العنزي، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2012

- **دراسة عبدة مدهش(2008)[11] ، الدراسة اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني،** هدفت هذه الدراسة على علاقة السياسة المالية بالوضع الاقتصادي حيث أكدت على ضرورة تشخيص الاختلالات الاقتصادية قبل عام 95م، وما ترتب عليها من أوضاع تؤثر في عمل السياسة المالية ،كما هو الحال بالنسبة لوضع المديونية و التضخم، وارتفاع اسعار الفائدة وتفاقم عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات وفي الوقت نفسه فإن السياسة المالية تأتي انعكاسا لاختلال الهيكل الاقتصادي وبالتالي فان التشخيص الدقيق لتلك الاختلالات من الأهمية بمكان لتحديد مجال تأثير السياسة المالية في توجيه الموارد الاقتصادية بغية معالجة الاختلالات الاقتصادية.
- **دراسة أحمد حمد الله السمان (2000)[12] ،بعنوان بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة قياسية،** تناولت هذه الدراسة تحليل محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (1982- 1999)، وقد ارتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على مفهوم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم اختبار هذه النظرية باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي بأخذ بيانات مقطعية ل 30 دولة نامية لم تكن الجزائر من ضمنها ، وقد بينت نتائج التحليل القياسي أن المتغيرات المتعلقة بالحكومة والأسواق هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يؤثران بشكل واضح وكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لقد أثبتت هذه الدراسة أيضا موافقتها لفروض نظرية المواءمة المؤسسية، وهي أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد بقدر كبير على المتغيرات الثابتة التي لا تمتلك الدول تغييرها في الأجل القصير بقدر ما يعتمد على المتغيرات التي يسهل نسبيا تغييرها مثل قوانين الاستثمار، وخلصت إلى أن مشكلة التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مشكلة قابلة للحل من قبل الدول المتلقية، وذلك بإجراء تغييرات مؤسسية معينة تحددها الدول من خلال اختيار حجم وطبيعة تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### III. دراسات اجنبية

- **دراسة Sabir et al(2019)[13] ، بعنوان Institutions and FDI : evidence from developed and developing countries،** هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر النوعية المؤسساتية

[11]- عبدة مدهش، **الدراسة اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني** ، رسالة دكتوراه، جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2008.

[12]-أحمد حمد الله السمان ، **بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة قياسية ، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2000** .

[13]- Sabir et al , **Institutions and FDI: Evidence from Developed and developing countries** ,Springer, 5-8, 2019.

على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة 1996 واستخدم الباحثون نموذج بيانات بانل وطريقة العزوم المعممة GMM 2016، أكدت النتائج أن النوعية المؤسساتية لها تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على جميع الدول محل الدراسة، إذ أن أهمية معاملات مراقبة الفساد وفعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، سيادة القانون، الجودة التنظيمية، المحاسبة والمسائلة على الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى في الدول المتطورة مقارنة مع الدول النامية، كما أظهرت الدراسة أيضا أن النوعية المؤسساتية محدد أكثر أهمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتطورة من الدول النامية.

- دراسة **Mihaela P & al (2018)[14]، The impact of institutional quality on foreign direct ivestment inflows Evidence for developed and developing countries**، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير النوعية المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتطورة والبلدان النامية خلال الفترة 2002-2012، من خلال استخدام مؤشرات النوعية المؤسساتية المتمثلة في مراقبة الفساد وسيادة القانون. وباعتماد على نموذج Panel data أن التوعية المؤسساتية ليست معمولة في البلدان النامية وذلك لضعف الهيكل المؤسساتي، وإن مؤشر فعالية الحكومة أنه اثير ايجابي على البلدان المتطور.

- دراسة **Hany abdelatif & Bazoumana Ouattara(2017)[15]، بعنوان FDI response to political shocks what can the Arab spring tell us**، هدفت هذه الدراسة الى كيفية استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات السياسية، والتحقق إذا كانت النوعية السياسة أو المؤسساتية عاملا محددا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على مجموعة بيانات مكونة من 146 بلد خلال الفترة 1989-2015، وذلك باستخدام نموذج VAR Panel، كما استخدما الباحثان معدل الربيع العربي لقياس التأثيرات قصيرة المدى للصدمات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باللجوء إلى مقدر الاختلافات في الفروق DiD لعينة فرعية مكونة من 19 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أظهرت النتائج أن الصدمة الموجبة لنوعية السياسية ستزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يدل على أهمية النوعية السياسية كعامل محدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن

[14]- Mihaela P & al, **The impact of institutional quality on forgein direct ivestement inflows evidence for devloped and developing countries**,

[15]- Hany Abdelatif & Bazoumana Ouattara. **FDI response to political shocks What can the Arab Spring tell us ?**،The Economic Research Forum Jordan, 23 Annual conference 18-20 March 2017.

هذا الأخير يكون حساسا جدا لعدم الاستقرار السياسي، كما أدى الربيع العربي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كون أن الصدمات السياسية تنقص من ثقة المستثمرين وتخلق اضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي تؤثر سلبا على خطط التنمية، ولذلك اقترح الباحث على صانعي السياسات أن يصمموا استجابات سياسية مناسبة وفي الوقت المناسب للصدمات السياسية نظرا لتأثيرها السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة **Abdul Jalil & al (2016)**[16] ، بعنوان **Is corruption Good or Bad for FDI? Empirical evidence from Assia, Africa and Latin American**، هدفت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الفساد في مجموعة من 12 بلد في الفترة من 1984 إلى 2012 باستخدام مقدر متوسط المجموعة المرجح في لوحة ديناميكية غير متجانسة، واستخدام اختبار التكامل المشترك ARDL وثم إجراء التقديرات عن طريق ثلاث مقدرات مختلفة: مجموع متوسط المجموعة (PMG)، المجموعة المتوسطة (MG)، التأثير الديناميكي الثابت (DFE)، من أجل فحص الآثار طويلة الأجل والقصيرة للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت النتائج التي تحصل عليها الباحثون إلى وجود أثر ايجابي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في حالة أسيا وإفريقيا في المدى الطويل وأثر سلبي في حالة أمريكا اللاتينية، بينما التقديرات في المدى القصير أظهرت تفاوت من بلد لآخر، وذلل نظرا لمختلف السياسات المنتهجة في كل بلد فيما يخص معالجة الفساد من أجل جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما يدل على أن المستثمرين الأجانب يأخذون بعين الاعتبار مستوى الفساد في البلد المضيف كعامل مهم قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيه، وذلك من أجل ضمان الشفافية ووجود المناخ الاستثماري الملائم لأعمالهم إضافة إلى تجنب إهدار مواردهم.
- دراسة **Lucke N. Eichler S (2016)**،[17] بعنوان **the forgein Direct investment، role of institutional and cultural determinants**، اختلفت عن باقي الدراسات، فبعد قيامهم بدراسة تأثير المحددات المؤسساتية والثقافية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ل 65 دولة مضيفة

[16] Abdul Jalil, **is corruption good or bad for FDI ? Empirical Evidence from Asia, Africa and Latin american**, Panoeconomicus, vol 63, 3, 2016.

[17]- Lucke N. Eichler S **Foreign direct investment، the role of institutional and cultural determinants Appl Econ 48011**.p935-956

خلال الفترة 1995-2009 وباستخدام بيانات Panel، تبين أن المستثمرين الأجانب يفضلون الاستثمار فالبلدان الأكثر فسادا وغير المستقرة سياسيا والتي لديها مجتمعات أقل تنوعا.

- دراسة **Bonnie G & buchnan (2012)**[18]، **Foreign direct Investment and institutional quality : some empirical evidence**، هدفت هذه الدراسة الى تحليل بيانات Panel data 146 من سنة 1996 إلى 2006 من أجل دراسة أثر نوعية المؤسساتية في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلبات تدفقاته، بالإضافة إلى مسح جميع بلدان العالم والاتجاهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر، مما مكن الباحثين إلى استخلاص مجموعة من النتائج المتمثلة في:
  - ✓ أن للتوعية المؤسساتية أثر إيجابي وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - ✓ أن الاتحاد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر واصل البقاء على العموم موجب ومستقر بشكل ملحوظ في الفترة 1996-2006، وعلى الصعيد الإقليمي استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق جنوب الصحراء الكبرى، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد ارتفع بقوة فان المنطقة لا تزال في وضع ضعيف من حيث تفضيلات المستثمرين.
  - ✓ السياسات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان عن طريق توفير بيئة الاقتصاد الكلي الصحيحة لن يكون فعالا دون التركيز على الإصلاح الموسمي.

[18]- Bonnie G & buchnan, **foreign direct Investment and institutional quality : some emprical evidence**, international review of financial analysis, vol 21, issn 1057-5219,2012

**خلاصة الفصل**

لقد عالجت الدراسات السابقة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية، وتناولت في جوهرها الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في رفع معدل النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتحفيز الاستثمار المحلي وغيرها، ولكن لم تربط بين موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وبين المزيج التسويقي لمؤسساته، وكيفية استفادة المؤسسات المحلية في الدول المضيفة من هذا المزيج، خاصة وأن تجربة تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديثة وقتية، وتستدعي تعميق الدراسات والبحوث لإضفاء النجاح عليها و تدعيمها.

# الفصل الثالث

## مقدمة الفصل:

سوف نتطرق في هذا الفصل الى تحليل البيانات والمعطيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي ومحدداته (التضخم، والانفتاح التجاري) خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2020 وذلك لتوضيح أهم المتغيرات التي طرأت عليها هذه الفترة، وأيضا سنحاول توضيح العلاقة التي تربط بينهما من خلال دراسة قياسية ببناء نموذج قياسي يفسر تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة المتغيرات المفسرة، من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات الاقتصادية له، وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير واستخدام نموذج التكامل المشترك باستخدام طريقة JOHANSON .

# I. دراسة تحليلية لتطور الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الجزائر للفترة (1990–2020)

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2020 عدة تغيرات اقتصادية حيث خرجت من النظام الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال ثم دخلت بعد ذلك الى مرحلة انتقالية بالاتجاه النظام الرأسمالي حيث أن هذه التحولات مست العديد من التغيرات الاقتصادية ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، والانفتاح التجاري

## 1.I دراسة تحليلية لتطور للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990–2020) :

سنحاول في هذا المطلب دراسة معدل للاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات للفترة الممتدة من 1990 الى 2020 والذي استخلصنا منه المنحنى التالي :

**الشكل رقم (2): تطور معدل الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990–2020)**

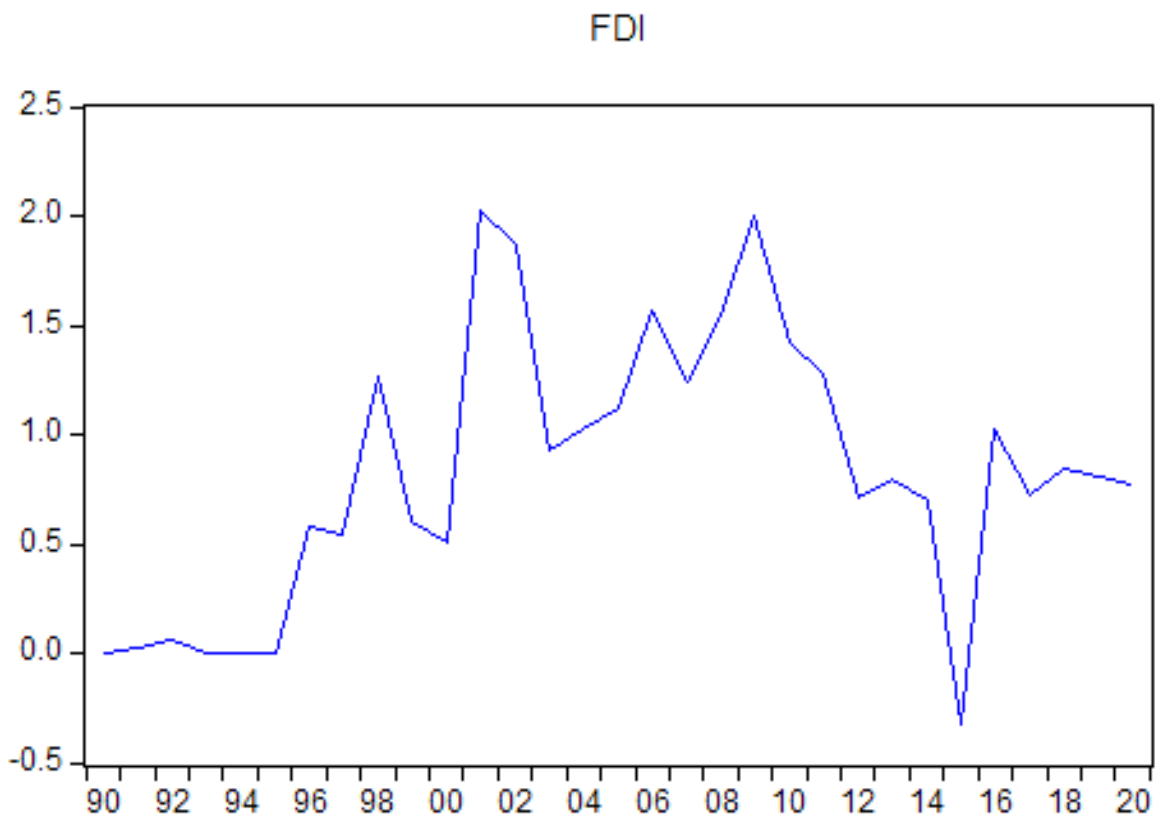


**المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10 بالاعتماد على معطيات ONS**

والجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر :

**الجدول رقم (1): دراسة وصفية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990–2020)**

| | Mean | Median | Max | Min | Std Dev | SKewnes | Kurtosi | Jarque-Berra | Prob | Sum | Sum SpDev | Observations |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **FDI** | 0.82 | 0.80 | 2.02 | -0.32 | 0.62 | 0.12 | 2.35 | 0.62 | 0.73 | 25.65 | 11.66 | 31 |

**المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2020 شهد عدة تطورات يمكن تقسيمها الى عدة فترات كما يلي :

**الفترة الأولى قبل سنة 1992** : لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص الا في اطار عقود تقسيم الإنتاج او بعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك وعلى هذا الأساس تميزت عشرية الثمانينيات بغياب شبه كلي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى في قطاع المحروقات.

**الفترة الثانية 1993–1995** : خلال هذه الفترة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر معدومة وهذا راجع الى الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد آنذاك.

**الفترة الثالثة 1996–2012** : بعد سنة 1993 حاولت الجزائر ان تعتمد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993. كما ان لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دورا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ويتبين ان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر شهد تطورا ملحوظا حيث خلال السنة 2001 وصل الى 1196 مليون دولار ويمكن ارجاع ذلك الى الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الامر 01-03.وقد انخفض هدا المستوى خلال السنتين 2002و2003 ب11% و10.5%على التوالي ليرتفع من جديد خلال الفترة 2004-2006 ثم ينخفض خلال السنة 2007 ثم يرتفع خلال السنتين 2008-2009 ثم انخفض خلال السنة 2010 اما بحلول السنة 2011 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه الاستثمارات الواردة لتصل الى 2571 مليون دولار. ويمكن

ارجاع هذا التحسن الى جملة من الأسباب أهمها تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية اما خلال سنة 2012 فتم تسجيل انخفاض حيث بلغت قيمة التدفقات 1484 مليون دولار.

**الفترة الرابعة2015–2020** : تميزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتذبذب حيث سجلت سنة 2015 تدفقات استثمارية سالبة قدرت بحوالي 584 مليون دولار وذلك بسبب ان حجم الاستثمارات المسحوبة كان قد تجاوز حجم الاستثمارات الواردة كما ان سنة 2016 سجلت تدفق بقيمة 1636 مليون دولار بينما انخفض التدفق الاستثماري خلال السنوات الثلاث اللاحقة لتسجل سنة 2019 1381مليون دولار وذلك نتيجة جملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد. أما السنوات التي شهدت فيها الجزائر تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر يفوق 1500 دولار أمريكي إنما كان بسبب استحواذ البلدان النامية على الحصة الأكبر من الاستثمار على المستوى العالمي، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر منخفضا بصفة عامة إذا ما تمت مقارنته ببعض الدول.

## 2.I دراسة تحليلية لتطور لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990–2020)

**الجدول رقم (2): دراسة وصفية لتطور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :**

| | Mean | Median | Max | Min | StdDev | SKewnes | Kurtosi | Jarque-Berra | Prob | Sum | Sum SpDev | Observations |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Inf** | 11.00 | 8.33 | 53.79 | -11.16 | 13.48 | 0.98 | 4.46 | 7.77 | 0.020 | 341.13 | 5455.482 | 31 |
| **Open** | 32.78 | 30.37 | 48.89 | 21.60 | 8.46 | 0.47 | 2.04 | 2.31 | 0.31 | 1016.38 | 2151.99 | 31 |

**المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10**

### 1.2.I التضخم

**الشكل رقم (3): تطور معدل التضخم للفترة (1990–2020)**

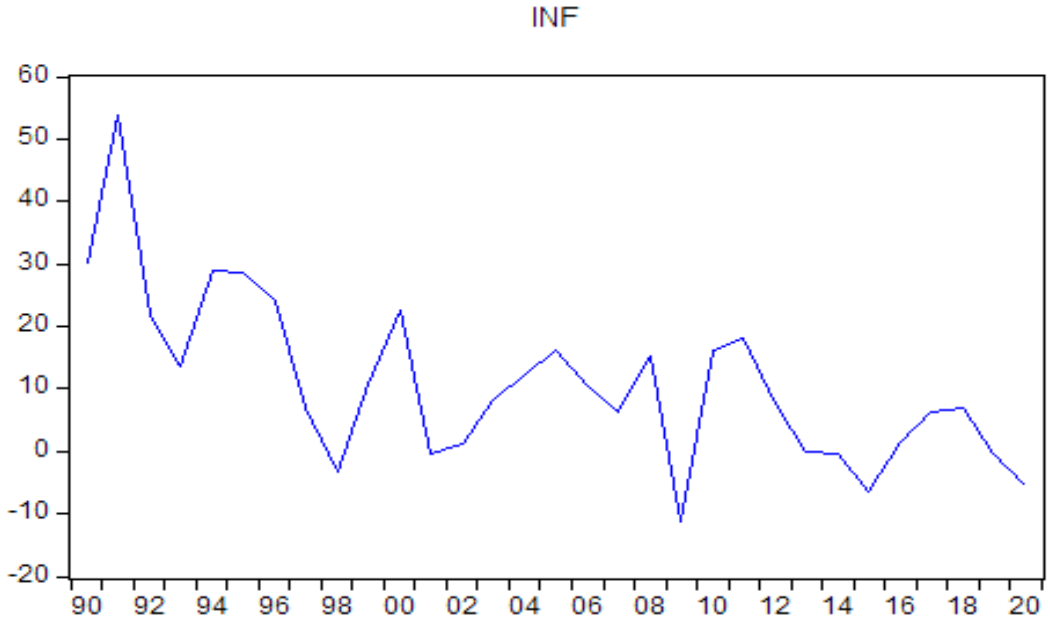


**المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10 وبالاعتماد على ONS**

نلاحظ من خلال المنحنى البياني وجود تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث شهدت معدلات التضخم في الجزائر مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة (1990-1995) حيث أخذت في الارتفاع الى 31.66% سنة 1992 كأقصى معدل تضخم سجل على طول فترة الدراسة وهذا راجع الى رفع الدعم الحكومة عن الأسعار وتحريرها حيث لجأت الجزائر الى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية هذا الاجراء اتخذته في اطار الاستعداد الائتماني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي كما ارتفعت نسبة أسعار السلع المحررة الى 84% من اجمالي السلع نتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994 وبعد سنة 1996 عرفت هذه الفترة انخفاض واضح في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة. حيث بلغ 17.7% سنة 1996 فراح هذا العدل يتراجع بصورة متواصلة ليقتصر على معدل 0.33% سنة 2000 كأدنى مستوى على طول فترة الدراسة وهذا نتيجة للوضعية المالية التي عرفتها البلاد بسبب الهزة التي تعرض لها سوق النفط العالمي.

وبعد سنة 2000 بقيت معدلات التضخم في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث عرفت ارتفاع ضئيل سنة 2001 بمعدل 4.2% وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3% ويعود هذا الارتفاع خاصة

الى فئة المواد الغذائية بنسبة 6% والنقل والاتصالات بنسبة 11% كما سجلت بانخفاض في معدل التضخم سنة 2002 قدر ب 1.4% بسبب انخفاض الكتلة النقدية الى 17.3% كما ارتفعت سنة 2009 مسجلة أعلى معدل للتضخم خلال الفترة (2000-2009) حيث شهد عام 2012 ارتفاعا كبيرا في معدل التضخم فاق 8% ويفسر هذه الزيادة بارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 3.6% مع زيادة أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ب 7.07% ومنتجات الغذائية الصناعية ب 0.36% .

وفي سنة 2013 بلغ التضخم نسبة 3.25% بعد ان سجل أعلى مستوياته سنة 2012 . فوضحت الحكومة سياسة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية وهو ما سمح بخفض نسبة التضخم وابقائه في مستوى معقول، ان انخفاض سعر النفط في نهاية 2015 أدى الى ارتفاع معدل التضخم بما يقارب 4.8% ليبلغ سنة 2016 ب 6.4% ثم تراجعت وتيرة التضخم لتبلغ 5.8% في نهاية 2017، وفي أكتوبر 2018 بلغ 4.5%، بلغت وتيرة تطور أسعار الاستهلاك على أساس سنوي في الجزائر نسبة 2.4% إلى غاية سبتمبر 2019، ليبقى على نفس الوتيرة مع مطلع سنة 2020.

### 2.2.I الانفتاح التجاري

**الشكل رقم (4): تطور معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (1990–2020)**

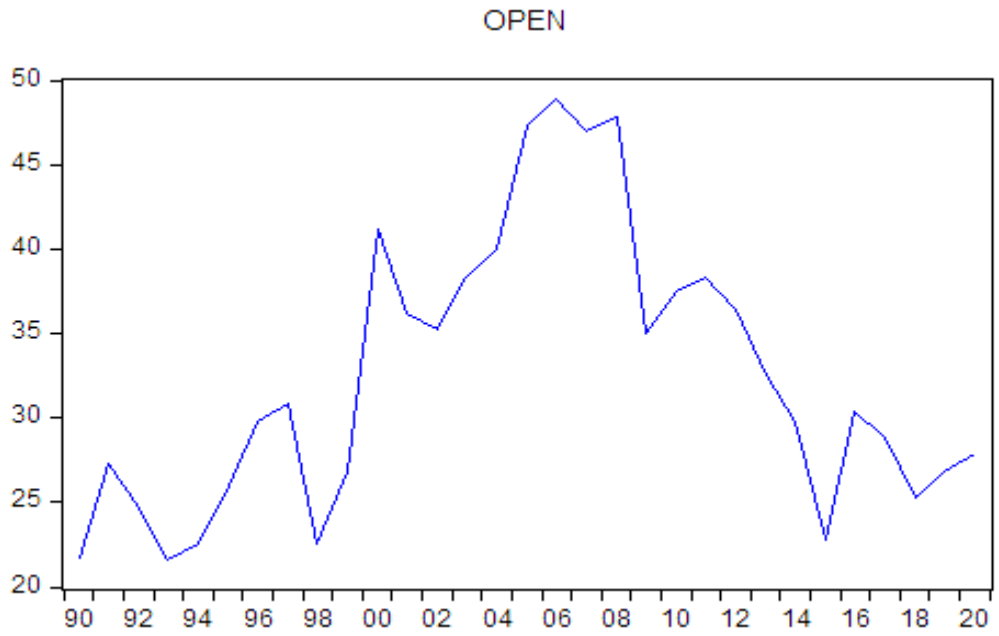


**المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10 وبالاعتماد على ONS**

شهدت الجزائر ارتفاعا في نسبة الانفتاح التجاري للفترة 1990-1994 ب 43.3% في المتوسط بسبب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الناتج عن قانون النقد والقرض التكميلي ل1990 والذي ساعد على تفتيت احتكار الاستيراد ث عاودت هذه النسبة الارتفاع في المتوسط للفترة 1995-1999 الى 51.2 %وتمثل هذه الفترة مرحلة الانتقال الى التحرير الكلي تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح اكثر على العالم الخارجي في الأخير نجد ان نسبة الانفتاح التجاري في المتوسط لكل من الفترة 2000-2004 والفترة 2005-2009 هي 61.8%و 71.3 %على التوالي وهذا كله راجع الى تحسين أسعار البترول، لتشهد هذه النسبة في الفترة 2010-2013 تراجعا الى 63.4 في المتوسط. أما الفترة من 2015-2016 قدر متوسط درجة الانفتاح الخارجي معدل 35.78% وهو ما يعني ان المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت اثناء هذه الفترة بما يفوق 35.78% في النشاط الاقتصادي الوطني، وفي سنة 2017 شهد تذبذبات في معدل الانفتاح التجاري حيث انخفض بنسبة 56.1% بسبب انخفاض صادرات المحروقات، مع مطلع 2019 بلغت نسبته 46.22% الى غاية 2020 .

## II. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

نحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة (التضخم INF، الانفتاح التجاري OPEN)، حيث ان هذه المتغيرات مست العديد من التغيرات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتم تحديده حسب القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار رغبة الجزائر في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

### II .1البيانات المستخدمة في تقدير النموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالبيانات السنوية (1990-2020)، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ONS.

### II .2 الصياغة الرياضية للنموذج :

بناءا على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة يمكن وضع نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي وذلك كمايلي:

$$FDI = c_0 + c_1 inf_t + c_2\, open + \varepsilon_t$$

حيث:

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر

Inf : معدل التضخم

Open : الانفتاح التجاري

### II . 3 الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج :

لتقدير نموذج محددات لاستثمار الأجنبي المباشر تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، عند تقدير معالم الانحدار لنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكاة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة تداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم الاستخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل والوصول الى افضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية تستخدم طريقة مربعات الصغرى مصححة كليا لإعطاء التقدير الأمثل لتكامل المشترك، وتتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي، إضافة الى ذلك فان هذه الطريقة عدلة على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي ة الإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك، وتشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما .

### II . 4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جدور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة لخصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة إلا أننا سوف تستخدم اختيارين وهما اختبار Augmented Dickey -Fuller واختبار PERRON PHILLIPمن خلال الجدولين التاليين:

الجدول (3): اختبار "ADF" Augmented Dickey-Fuller test statisti

| المتغير | الفرق | ADF | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة1% | القيمة الحرجة5% | القيمة الحرجة10% | القرار |
| FDI | FDI | -2.80 | -3.67 | -2.96 | -2.62 | قبول $H_0$ |
| | D(FDI) | -5.82 | -4.32 | -3.58 | -3.22 | قبول $H_1$ |
| INF | INF | -2.12 | -3.67 | -2.96 | -2.62 | قبول $H_0$ |
| | D(Inf) | -6.53 | -4.32 | -3.58 | -3.22 | قبول $H_1$ |
| open | Open | -1.99 | -3.67 | -2.96 | -2.62 | قبول $H_0$ |
| | D(open) | -5.27 | -4.32 | -3.58 | -3.22 | قبول $H_1$ |

الجدول رقم (04) : اختبار PHILLIP PERRON (PP)

| المتغير | الفرق | Pp | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة1% | القيمة الحرجة5% | القيمة الحرجة10% | القرار |
| FDI | FDI | -2.66 | -3.67 | -2.96 | -2.62 | قبول $H_0$ |
| | D(FDI) | -11.10 | -4.30 | -3. 57 | -3.22 | قبول $H_1$ |
| INF | INF | -2.87 | -3.67 | -2.96 | -2.62 | قبول $H_0$ |
| | D(INF) | -11.99 | -4.30 | -3.57 | -3.22 | قبول $H_1$ |
| Open | Open | -1.99 | -3.67 | -2.96 | -2.62 | قبول $H_0$ |
| | D(open) | -6.21 | -4.30 | -3.57 | -3.22 | قبول $H_1$ |

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10

يتضح من اختبار (ADF) واختبار (PP) انه لا يمكن رفض العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، الا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة **I (1)**، الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى **I (0)** وساكنة من رتبة **I (1)** ومن ثم يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSON .

## II.5 منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN

سوف تعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN لأن هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الاحدار الذاتي، وبعد هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف (GRANGER ENGLE)، والذي يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويسمح أيضا بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، والتي يفترض بأنها غير موجودة في المنهجية(ENGLE GRANGER) ،كما تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر لأن مقدراتها أقل خيرا وأكثر استقرارا خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

**الجدول (5) : اختبار التكامل المشترك JOHANSON**

| فرضيات عدد متجهات التكامل | القيمة الذاتية | إحصائية الأثر* | القيمة الحرجة 5% | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|
| لا شيء | 0.750690 | 53.03833 | 29.79707 | 0.000 |
| على الأكثر 1 | 0.451095 | 18.31191 | 15.49471 | 0.0183 |
| على الأكثر 2 | 0.124226 | 3.316181 | 3.841466 | 0.0686 |
| فرضيات عدد متجهات التكامل | القيمة الذاتية | اختبار القيم المميزة العظمى** | القيمة الحرجة 5% | الاحتمال |
| لا شيء | 0.7506901 | 34.72641 | 21.31162 | 0.0004 |
| على الأكثر 1 | 0.451095 | 14.99573 | 14.26460 | 0.0382 |
| على الأكثر 2 | 0.124226 | 3.3116181 | 3.841466 | 0.0686 |

**المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10**

*يشير اختبار الأثر الى وجود **R=2** عند المستوى معنوية 0.05 .

** يشير اختبار القيم المميزة العظمى الى وجود **R=2** عند المستوى معنوية 0.05 .

-رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05 .

يوضح الجدول النتائج اختيار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي **R**، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه ترفض القرض العدم وتقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي **R=2** والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك في **R** مقابل الفرض البديل بأنها تساوي **R+1** أيضا يؤيد ويقوي من النتيجة السابقة، ونه فإن **R=2** مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية .

### II.6 منهجية طريقة المربعات الصغرى العادية :

صمم كل من PHILIPS و HANSEN (1990) , PHILLIPS , MOON (1990)طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك وعرفت بنهجFMOLS ، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، كما تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى OLSوالهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير، وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول.

**الجدول (6) : مقدرات معلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية**

| المتغير التابع | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات التفسيرية | المعلمات | إحصائية t | الاحتمال |
| **INF** | -0.020274 | -3.711799 | 0.0009 |
| **OPEN** | 0.046888 | 5.235755 | 0.0000 |
| **C** | -0.473122 | -1.527835 | 0.1378 |
| **$R^2$=0.61** | **AJD $R^2$ = 0.58** | **DW = 1.78** | |

**المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews10**

يوضح الجدول رقم (06) النتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS لتفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية وهي : معدل التضخم والانفتاح التجاري، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية، وبلغ معامل التحديد المعدل 0.61 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 61% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، أما النسبة المتبقية 39% فتشير لتأثير متغيرات وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما قدر معامل التحديد المصحح ب 0.58 وهو قريب من الواحد وهذا ما يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 58% من التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي من التغيرات المقدرة ب 42% خاضعة لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج .

والمعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة :

$$FDI_t = -0.47 - 0.02\ inf_t + 0.04open + \varepsilon_t$$

## II.7 نموذج تصحيح الخطأ ECM :

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة التقدير العلاقة بينهما هو نموذج صحيح الخطأ(EMC) ، حيث يستخدم هذا النموذج عادة التوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، يهدف إلى عزل علاقة التكامل المشترك من جهة ومن جهة أخرى للبحث

عن الاتحاد المشترك والرابطة الحقيقية بين المتعبات الاقتصادية، بما أن هناك تزامن بين كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته ( التضخم والانفتاح التجاري) ، يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالرجوع إلى الملحق رقم 15.

**الجدول رقم (07) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ**

| المتغير التابع | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات التفسيرية | المعلمات | الإحصائية t | الاحتمال |
| INF | -0.013515 | -1.897119 | 0.0690 |
| OPEN | 0.018850 | 1.043498 | 0.3063 |
| C | 0.010994 | 0.149807 | 0.8821 |
| ECM (-1) | -0.904828 | -4.788727 | 0.0001 |
| **DW =** 1.87 | **F=** 9.86 | **$R^2$=** 0.53 | |

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب مقدر ب (0.904828-) ومعنوي وهذا ما يدل على وجود علاقة في المدى القصير ويوضح دقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، كما نلاحظ وجود تأثير سلبي للتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، كما نلاحظ ان المعلمة غير معنوية احصائيا مما يدل على ضعف تأثير معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما وجود تأثير إيجابي بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر .

## II.8 التحليل الاقتصادي

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ التأثير السلبي بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، أي عدم وجود علاقة طردية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اذا ارتفع التضخم بنقطة مئوية واحدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.02 نقطة، وهذا مايتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي والى زيادة تكاليف الإنتاج، وإخفاض الربحية العائدة من الاستثمار.

كما نلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان ارتفاع الانفتاح التجاري بنقطة واحدة سيؤدي الى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.046 نقطة، حيث ان الانفتاح على الخارج يضمن جذب استثمارات أجنبية ويفتح افاق انتاجية وتصديرية جديدة تسمح بالنمو الاقتصادي .

**خلاصة الفصل :**

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية وصفية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث جاءت على مرحلتين، ففي المرحلة الاولى قمنا بدراسة تحليلية وصفية لكلا من المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر. معدل التضخم والانفتاح التجاري، والتي تميزت بتصاعد مسار الاستثمار الأجنبي المباشر وتذبذب في مسار كلا من معدلات التضخم والانفتاح التجاري، أما الدراسة التطبيقية حيث قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارين وهما Augmented Dickey-Fuller واختبار Phillip-perron، قد أظهرت النتائج ان جيع السلاسل ساكنة من الرتبة الأولى، وعند تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا تبين ان العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم هي علاقة عكسية، والعلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري هي علاقة طردية والذي يتضح من خلال النموذج المقدر، ثم انتقلنا الى نموذج تصحيح الخطأ الذي يدا على وجود تأثير سلبي للتضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير مع عدم معنوياته، وكذا وجود تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير مع عدم معنوياته .

**الخاتمة**

الاستثمار الأجنبي المباشر كان من اهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن ، حيث ظهرت الحاجة اليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف ومن اجل الظفر بهذه الفوائد تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها وذلك باستعمال عدة إجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة ، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار.

عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم ، تحول في توجيهات السياسة الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر الى تشجيعه بعد تزايد الاقناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية ، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي، او من حيث كونه وسيلة هامة لخلق فرص التشغيل ، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية او من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتوسيع الترابطات الإنتاجية.

من اجل الالمام بجوانب البحث قدر المستطاع حيث ارتأينا ان نقسم موضوع البحث الى تلاث فصول، تضمن الفصل الأول المتمثل في النظري الى مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر حيث سعينا الى حصر مفاهيم عامة والمحددات الاقتصادية والنظريات المفسرة له. اما الفصل الثاني عبارة عن دراسات سابقة التي تناولت نفس موضوعنا حتى ولو كانت قليلة، حيث ان اغلب هذه الدراسات تطابقت مع موضوع دراستنا. اما الفصل الثالث فانقسم الى جزئيين حيث الجزء الأول خصصناه الى دراسة تحليلية لوضعية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته (التضخم والانفتاح التجاري) منذ1990 الى غاية 2020، حيث تميزت بتذبذبات في كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر ، معدلات التضخم ومعدل الانفتاح التجاري ، اما فيما يخص الجزء الثاني كان عبارة عن دراسة قياسية من خلال تحليل السلاسل الزمنية بالاعتماد على البيانات الصادرة من الديوان الوطني للإحصاء ONSوالبنك العالمي، واستعمال نموذج التكامل المشترك بطريقة JOHANSON ،وللخروج الى تعديل امثل تم التطرق الى المربعات الصغرى العادية.

وعلى ضوء ما سبق وفي ظل اختبار الفرضيات توصلنا الى النتائج التالية:

**نتائج الدراسة التحليلية**

- ✓ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة متغير ومتذبذب في معدلاته.
- ✓ تميزت مشكلة التضخم في الجزائر بنظام الأسعار يخضع للرقابة خلال النظام الاشتراكي، اما في النظام الرأسمالي فتحددت الأسعار بناءا على قانون العرض والطلب.

للانفتاح التجاري أثر كبير على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**نتائج الدراسة القياسية**

- ✓ استنتجنا من الدراسة القياسية ان العلاقة بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم علاقة عكسية، حيث توصلنا بعد تقدير هذه العلاقة الى ان زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0274 وحدة.
- ✓ وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر حيث توصلنا بعد تقدير هذه العلاقة الى ان زيادة معدل الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.046888 وحدة.
- ✓ وجود تأثير سلبي لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير مع معنويته
- ✓ وجود تأثير إيجابي لمعدل الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير مع عدم معنويته.

**افاق البحث**

هناك بعض المواضيع جديرة بان تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل فيما يلي:

- ✓ في الأخير نترك المجال مفتوح للطلبة في البحث أكثر والتعمق في الموضوع للإلمام بجميع جوانبه.
- ✓ أثر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ مدى مساهمة الجزائر الى المنضمة العالمية للتجارة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:


❖ **الكتب**

1. اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة – دار نشر الثقافة، الإسكندرية،2004-2005.
2. باسم الحمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر 'عقود التراخيص النفطية وأثرها في التنمية الاقتصادية، لبنان، الطبعة الأولى،2014.
3. عبد الرزاق الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014،
4. عدنان داود محمد العداري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية للفترة 1991-2010، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
5. نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى الجزائر،الإسكندرية ، 2016.

❖ **الرسائل والاطروحات**

1. العماري وليد، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2011.
2. أنور بدر منيف العنزي، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،2012
3. بن داودية وهيبة، واقع افاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة (1995-2004)، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2004.
4. حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.

5. حدادو فهيمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والافاق، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة-الجزائر، 2012.

6. دادي الصادق، دامون رشيد، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر-دراسة قياسية-خلال الفترة 1995-2016، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي-علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2017-2018.

7. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008

8. سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية- ، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر،2016.

9. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد في مالية دولية، جامعة وهران،الجزائر،2013.

10. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر —دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2008.

11. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة —حالة الجزائر-، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006.

12. مفتاح صليحة ، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس ، الجزائر، 2020.

13. والي نادية ، النظام القانون الجزائري للاستثمار ومدى فاعليته في استقطاب الاستثمارات الاجنبية، أطروحة ذكتوراه في القانون ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر ، 2014

❖ **قائمة المجلات**

1. أثير عبد الله عليوي(2016)، بعنوان أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000-2014)، مقال منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،المجلد 8، العدد 3، 2017.

2. أحمد حمد الله السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة قياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2000.

3. بن حمودة محبوب، أزمة العقار في الجزائر ودورة في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد رقم 05، العدد 05، سنة 2004، ص17.

4. بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-باستخدام التكامل المتزامن-مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسة اقتصادية، العدد24، مجلد01

5. حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، 2017.

6. حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني الواقع المعيق، مقال منشور في مجلة الفكر، العدد 10، 2014.

7. سليمان دحو، محمد بن مسعود(2017)، محددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مقال منشور في مجلة رؤى اقتصادية، العدد12.

8. طلال زغبة، الاشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 7، العدد 11، سنة 2014.

9. مصطفى الكاظمي ،محسن عبد الرضا عبود، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(1990-2014)، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد2، 2018.

10. منور اوسرير،حوافز الاستثمار الخاص المباشر، اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 02، العدد02.

❖ **مراجع أجنبية**

1. Abdul Jalil, is corruption good or bad for FDI ? Empirical Evidence from Asia, Africa and Latin american, Panoeconomicus, vol 63, 3, 2016.

**2**. Bonnie G & buchnan, foreign direct Investment and institutional quality : some emprical evidence, international review of financial analysis, vol 21, issn 1057-5219,2012

**3**. Hany Abdelatif & Bazoumana Ouattara. FDI response to political shocks What can the Arab Spring tell us ?،The Economic Research Forum Jordan, 23 Annual conference 18-20 March 2017.

**4**. Lucke N. Eichler S Foreign direct investment، the role of institutional and cultural determinants Appl Econ 48011.p935-956

**5**. Mihaela P & al, The impact of institutional quality on forgein direct ivestement inflows evidence for devloped and developing countries

**6**. Sabir et al , Institutions and FDI: Evidence from Developed and developing countries ,Springer, 5-8, 2019.

## الملحق رقم 01: نتائج اختبار ADF للاستثمار الأجنبي المباشر

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.805048 | 0.0695 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 02: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.822195 | 0.0003 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 03: نتائج اختبار ADF للتضخم

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.128902 | 0.0350 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 04: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للتضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -6.539230 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 05: نتائج اختبار ADF للانفتاح التجاري

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.990605 | 0.2891 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 06: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للانفتاح التجاري

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.277582 | 0.0011 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 07: نتائج اختبار ADF للاستثمار الأجنبي المباشر**

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.665815 | 0.0917 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 08: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر**

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -11.10805 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 09: نتائج اختبار ADF للتضخم**

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.873376 | 0.0604 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 10: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للتضخم**

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -11.99383 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 11: نتائج اختبار ADF للانفتاح التجاري

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.990605 | 0.2891 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 12: نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للانفتاح التجاري

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.219339 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 13: نتائج اختبار الأثر والقيم العظمي المميزة وفقا لجوهانسون**

Date: 05/23/22 Time: 16:16
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DOPEN DINF DFDI
Lags interval (in first differences): 1 to 5

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.750690 | 53.03833 | 29.79707 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.451095 | 18.31191 | 15.49471 | 0.0183 |
| At most 2 | 0.124226 | 3.316181 | 3.841466 | 0.0686 |

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.750690 | 34.72641 | 21.13162 | 0.0004 |
| At most 1 * | 0.451095 | 14.99573 | 14.26460 | 0.0382 |
| At most 2 | 0.124226 | 3.316181 | 3.841466 | 0.0686 |

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## الملحق رقم 14: نتائج اختبار المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 05/23/22 Time: 16:17
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -0.473122 | 0.309668 | -1.527835 | 0.1378 |
| INF | -0.020274 | 0.005462 | -3.711799 | 0.0009 |
| OPEN | 0.046888 | 0.008955 | 5.235755 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.611232 | Mean dependent var | 0.827452 |
| Adjusted R-squared | 0.583463 | S.D. dependent var | 0.623655 |
| S.E. of regression | 0.402505 | Akaike info criterion | 1.109547 |
| Sum squared resid | 4.536285 | Schwarz criterion | 1.248320 |
| Log likelihood | -14.19797 | Hannan-Quinn criter. | 1.154783 |
| F-statistic | 22.01120 | Durbin-Watson stat | 1.782101 |
| Prob(F-statistic) | 0.000002 | | |

## الملحق رقم15: نتائج تقديرات تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DFDI
Method: Least Squares
Date: 05/17/22 Time: 13:56
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.010994 | 0.073387 | 0.149807 | 0.8821 |
| DINF | -0.013515 | 0.007124 | -1.897119 | 0.0690 |
| DOPEN | 0.018850 | 0.018065 | 1.043498 | 0.3063 |
| ECM(-1) | -0.904828 | 0.188950 | -4.788727 | 0.0001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.532389 | Mean dependent var | 0.025900 |
| Adjusted R-squared | 0.478434 | S.D. dependent var | 0.549918 |
| S.E. of regression | 0.397148 | Akaike info criterion | 1.114551 |
| Sum squared resid | 4.100891 | Schwarz criterion | 1.301377 |
| Log likelihood | -12.71826 | Hannan-Quinn criter. | 1.174318 |
| F-statistic | 9.867274 | Durbin-Watson stat | 1.872288 |
| Prob(F-statistic) | 0.000161 | | |

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محدداته المتمثلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (**1990–2020**)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في شرح وتحليل بيانات تطورات كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم والانفتاح التجاري خلال الفترة المختارة، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي لتحديد العلاقة بينهما في الجزائر باستعمال نموذج التكامل المتزامن، فتوصلنا الى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، وعلاقة طردية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع بعض الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية .

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج التكامل المتزامن .

## Résumé :

Cette étude visait à clarifier la relation entre les investissements directs étrangers et ses déterminants les plus importants représentés en Algérie au cours de la période étendue (1990-2020). Et s'est appuyée Sur l'approche descriptive pour expliquer et analyser les données et développements des IDE et ses déterminant, l'etude a basée aussi sur le barème standard pour déterminer leur relation en Algérie a utiliser la méthode de **JOHANSON** nous avons trouvé une relation inverse entre l'investissement direct étranger et l'inflation, et une relation directe entre l'ouverture commerciale et l'investissement direct étranger, ce qui est cohérent avec certaines études antérieures et la théorie économique.

**Mots clés :** invertisement direct etrangers, les determinants (IDE), Johanson

## Abstract :

This study aimed to clarify the relationship between foreign direct investment and its most important determinants represented in Algeria during the extended period (1990-2020). On the standard method to determine the relationship between them in Algeria using the JOHANSON model, we found an inverse relationship between foreign direct investment and inflation, and a direct relationship between trade openness and foreign direct investment, and this is consistent with some previous studies and economic theory.

**Keywords :** foreign direct investment, determinants of FDI, JOHANSON.